الأمم المتحدة S/2002/1182

مجلس الأمن

Distr.: General
22 October 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، يشرفني أن أعرض على مجلس الأمن الحالة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في يوفيرا.

تود حكومتي أن تبلغ مجلس الأمن بالمذابح التي ارتكبها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما وقوات الجيش الوطني الرواندي يوم السبت ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بدءا من الساعة ١٣/٠٠ تماما ضد السكان الأبرياء، في حين كان مقاتلو الماي ماي قد غادروا المدينة بالفعل بناء على طلب الحكومة والمجتمع الدولي.

والحصيلة غير النهائية لهذه المذابح ليوم السبت ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحده تبين أن كونغوليين يتجاوز عددهم المائة قد أعدموا دون رحمة. وحسب ما أوردته المصادر المحلية التي أكدت روايتها الإذاعات التي تبث من المناطق المحيطة بالمنطقة، فإن القوات المشتركة المكونة من الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما كانت تحت قيادة السيد أدولف أونوسومبا والقائد أميسي تانغو فور في يوفيرا، وتحت قيادة السيد أزارياس روبيروا انطلاقا من مركز قيادتهم المنشأ بشكل مؤقت في بوكافو.

وعلاوة على ذلك، تسببت المعارك في أزمة إنسانية كبرى تمثلت في النزوح الجماعي لما يقارب مجموع سكان مدينة يوفيرا التي لا تلقى حاليا أي مساعدة وتشهد ظروفا صحية حرجة للغاية.

وترى حكومتي أن من الضروري أن تشكل الأمم المتحدة لجنة تقصي حقائق لتسليط الضوء على مذابح السكان المدنيين في يوفيرا التي ارتكبها الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

241002 241002 02-65840 (A)
0265840

وإرسال هذه اللجنة يكتسي طابعا ملحا بصفة خاصة بالنظر إلى أن كل المعلومات تفيد باستمرار أعمال العنف وغيرها من الفظائع ضد سكان يوفيرا والمناطق المحيطة بها.

ومن ناحية أخرى تود حكومتي أن تطالب الأمم المتحدة رواندا، عن طريق مجلس الأمن، بأن تقوم بسحب كامل قواتها، بما فيها القوات التي يحاول ذلك البلد إخفاءها في صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، فضلا عن القوات التي لا تزال موجودة في بعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتطلب حكومتي إلى مجلس الأمن أن يقوم فورا بإدانة قيام رواندا بإعادة نشر قواتها في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقا من مطار كاميمبي، ومطار كانومبي (في كيغالي)، ومن مناطق روزيزي الثانية، وبوغارامـا (في رواندا)، ومن سيبيتوكي (في بوروندي)، وذلك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ولهذه الغاية، لا بد من إجراء تحقق دقيق من جميع وحدات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، للكشف، لدى النظر إلى المناطق التي أتت منها تلك القوات أو إلى مواقع تواجدها على الأرض، عن القوات التابعة للجيش الوطني الرواندي.

وحكومتي، التي ترغب في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، تطلب إلى مجلس الأمن أن يقوم، في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والطرف الثالث، بأن يطلب إلى هذين الأخيرين إنشاء وتشغيل مناطق تجمع لتجميع القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي خاصة، مع القيام بوجه خاص بضمان أمن مناطق التجمع وفق إجراءات البعثة واللجنة العسكرية المشتركة. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى الأهمية البالغة التي يتسم بها إنشاء مراكز تجميع المحاربين الروانديين السابقين هذه للتشجيع على نزع سلاحهم طوعا في الوقت الذي بلغ فيه بالفعل نشاط نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة مستوى تنفيذيا متقدما جدا، خاصة ببدء عودة المحاربين السابقين الروانديين في كامينا إلى وطنهم.

وتؤكد حكومتي كذلك ضرورة إكمال المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة ضرورة نشرها العاجل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، تطلب حكومتي إلى مجلس الأمن وإلى منظومة الأمم المتحدة ككل القيام فورا بتقديم مساعدة إنسانية طارئة لمساعدة السكان المشردين والمتضررين في هذا الجزء من الجمهورية.

وتحيل إليكم حكومتي، في مرفق هذه الرسالة، وثيقتين (انظر المرفق). الوثيقة الأولى هي بيان من الحكومة تحيط فيه علما بقرار مقاتلي الماي ماي الانسحاب من مدينة يوفيرا في يوم الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. والوثيقة الثانية تتضمن تقديرا أوليا لعدد قوات الجيش الوطني الرواندي التي لم تشارك في ''الانسحاب الكامل'' للقوات الرواندية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترجو كم حكومتي أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إليكا **أتوكي**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

ألف – بيان من الحكومة

السيدات والسادة ممثلي الصحف،

المواطنين الأعزاء،

تابعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باهتمام قرار مقاتلي الماي ماي الانسحاب من مدينة يوفيرا بهدف عدم إعاقة عملية السلام الجارية وبغية تجنيب السكان الذين يعانون الويلات في منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المزيد من المذابح والقتل التي ستضاعف أعداد الضحايا الأبرياء لهذه الحرب المفروضة علينا.

وتقدر الحكومة حق التقدير هذه المبادرة الوطنية التي تشكل، من جهة أخرى، ردا إيجابيا على النداءات العديدة لوقف أعمال القتال من أجل عودة السلام والمصالحة الوطنية وتوحيد البلد، وكان آخرها النداء الوارد في بيان الحكومة المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المتعلق بالأزمة التي تشهدها مدينة أوفيرا منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ففيما انسحب محاربو ماي ماي من مدينة يوفيرا ليلة الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بناء على طلب من الحكومة والمجتمع الدولي، أقدم التجمع الديمقراطي الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما ومعه قوات الجيش الوطني الرواندي، في الساعة ١٣/٠٠ من يوم السبت الذي تلاه، على ارتكاب مجزرة في حق السكان الأبرياء. وتمثلت الحصيلة الأولى، حسب مصادر متوافقة، في إعدام حوالي مئة من الكونغوليين المدنيين بلا رحمة.

إن الحكومة تدين بشدة هذه الأعمال الشنيعة وتذكر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما وحلفاءه بأن متطلبات السلام والمصالحة الوطنية لا تستثني إقامة العدل.

وتحقيقا لذلك، ستقدم الحكومة، ابتداء من يوم الاثنين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ طلبا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق لإلقاء الضوء على هذه المجزرة الجديدة المرتكبة في حق السكان الكونغوليين.

ورغم كل شيء، تظل الحكومة مقتنعة بأن حالة يوفيرا التي أثارت أسف الجميع وانتقادهم تمثل حادثا مؤسفا لا ينبغي أن يعرض للخطر عملية السلام التي يعلق عليها

الشعب الكونغولي كل آماله. ولذلك فإن الحكومة مقتنعة اقتناعا ثابتا بأن أي عمل من أعمال القتال والعنف بين الكونغوليين لا يمكن تبريره حاليا.

وتؤيد الحكومة بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إذ طلب مواصلة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتنفيذ الفعال لاتفاقي بريتوريا ولواندا الموقعين فيما بين الأطراف، والنشر السريع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة الشرقية، والمحادثات بين الأطراف من أجل وقف أعمال القتال وإحلال التعايش خلال الفترة الانتقالية في وفاق وسلام.

وفي هذا السياق، تعيد الحكومة تأكيد طلبها من أجل القيام فورا بعقد اجتماع لخبراء الحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما ومحاربي ماي ماي والمجتمع المدني والكنائس المحلية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنشاء آلية لإدارة أحوال السكان وتوفير الأمن لهم في الأراضي التي انسحبت منها قوات الجيش الوطني الرواندي.

وبناء على ذلك وفي ضوء بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تدعو الحكومة جميع الجهات السياسية الفاعلة والأطراف الكونغولية إلى التحلي بالحكمة والاتزان من أجل استئناف الحوار السياسي على وجه السرعة، بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد مصطفى نياس، لإبرام اتفاق شامل وجامع في أقرب وقت.

وفي الأخير، ترحب الحكومة بأي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى الإسراع بعقد اتفاق شامل وجامع لما فيه خير الشعب الكونغولي.

حرر بكنشاسا، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

(توقيع) فيتال **كاميري**
المفوض العام للحكومة المكلف بمتابعة
عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى

باء – القوات الرواندية الباقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الوحدات غير المبلغ عنها لدى الانسحاب

أولا – شمال كاتانغا

١ – مركز قيادة لواء تابع للجيش الوطني الرواندي في كاليمي؛

٢ – كتيبة تابعة للجيش الوطني الرواندي؛

٣ – بطارية لإطلاق الصواريخ متعددة الأغراض في موبا.

ثانيا – مقاطعة مانييما

١ – الكتيبة الخامسة والسبعين للجيش الوطني الرواندي التابعة للواء ٤٠٢ في لوبوتو؛

٢ – الكتيبة الثانية عشرة للجيش الوطني الرواندي في بونيا؛

٣ – فرقة مدرعة تابعة للجيش الوطني الرواندي في كيندو؛

٤ – بطاريتان مضادتان للطائرات في كيندو.

ثالثا – مقاطعة كاساي الشرقية

١ – كتيبة تابعة للجيش الوطني الرواندي في كامانا؛

٢ – كتيبة مدفعية ميدانية تابعة للجيش الوطني الرواندي في لودجا؛

٣ – كتيبة مدفعية ميدانية تابعة للجيش الوطني الرواندي في لوسامبو؛

٤ – كتيبة مدفعية ميدانية تابعة للجيش الوطني الرواندي في كيمابوي؛

٥ – بطاريتان مضادتان للطائرات تابعتان للجيش الوطني الرواندي في كولي؛

٦ – مركز قيادة لواء تابع للجيش الوطني الرواندي في لودجا.

رابعا – المقاطعة الشرقية

١ – كتيبة فرقة عمل تابعة للجيش الوطني الرواندي في أوبوندو؛

٢ – فرقة من كتيبة مختلطة تابعة للجيش الوطني الرواندي (مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية) في بانااليا.

خامسا – مقاطعة شمال كيفو

١ – الكتيبة الخامسة والعشرين للجيش الوطني الرواندي في روتشورو؛

٢ – الكتيبة الثامنة والستين التابعة للجيش الوطني الرواندي الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات شمال – شرق كيوانجا؛

٣ – مركز قيادة اللواء ٤٠٢ في كاتالي؛

٤ – كتيبة تابعة للجيش الوطني الرواندي في روينديي؛

٥ – كتيبة تابعة للجيش الوطني الرواندي في فيتشومبي.

سادسا – مقاطعة جنوب كيفو

١ – الكتيبة التاسعة التابعة للواء ٢٠١ للجيش الوطني الرواندي في يوفيرا؛

٢ – كتيبة تابعة للجيش الوطني الرواندي في بوكافو؛

٣ – كتيبة ويسكي في كيتوتو.